

الأربعون العقدية

ح (٢٩١)

بذلُّ الطَّاقَةِ شَرْحُ حَلِيقَةٍ

صَاحِبُ البِطَاقَةِ

كُتِبَهُ / أَيْمَنُ إِسْمَاعِيلَ

* بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ *

إن الحمد لله نحمده ونستعينه و نستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهد الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ "

" يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا)

" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِغِ اللَّهُ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا " أما بعد ،

فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.
أما بعد .

* نص حديث الباب :

عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ -رضي الله عنه- قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنَّ اللَّهَ سَيُخَلِّصُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُءُوسِ الْخَلَائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُنشُرُ عَلَيْهِ تِسْعَةَ وَتِسْعِينَ

سِجِّلًا ، كُلُّ سِجِّلٍ مِثْلُ مَدِّ الْبَصْرِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَتَنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟

أَظْلَمَكَ كَتَبْتِي الْحَافِظُونَ؟ فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: أَفَلَاكَ عُذْرٌ؟ فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: بَلَى إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَةً، فَإِنَّهُ لَا ظُلْمَ عَلَيْكَ الْيَوْمَ، فَيَخْرُجُ بِطَاقَةٍ فِيهَا: " أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ " ، فَيَقُولُ:

احْضُرْ وَرَبِّكَ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ مَا هَذِهِ الْبِطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السِّجِّلَاتِ، فَقَالَ:

إِنَّكَ لَا تُظْلَمُ، " قَالَ: «فَتُوضَعُ السِّجِّلَاتُ فِي كِفَّةٍ وَالْبِطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ، فَطَاشَتِ السِّجِّلَاتُ وَثَقَلَتِ الْبِطَاقَةُ، فَلَا يَثْقُلُ مَعَ اسْمِ اللَّهِ شَيْءٌ».

* تخريج الحديث :

أخرجه أحمد(٦٩٩٤) والترمذي(٢٦٣٩) والحاكم(٩) ، وابن حبان في " صحيحه " (٢٢٥)
قال الترمذي : «هذا حديث حسن غريب» ، وقال الحاكم : " صحيح لم يُخَرَّج في الصحيحين، وهو
صحيح على شرط مسلم " ، وقال الذهبي : " هذا على شرط مسلم " ، وصححه الألباني في
"الصحيحة" (ح: ١٣٥)

وحديث البطاقة حديث صحيح متعدد الطرق ، وقد أفردته الحافظ حمزة بن محمد الكنايني بجزء أسماه
"مجلس البطاقة " ، ومما ذكره في هذ الرسالة قوله عن هذا الحديث :

" ولا أعلمه روى هذا الحديث غير الليث بن سعد ، وهو من أحسن الحديث " .^١

* أهم الفوائد المستنبطة من حديث الباب :

إثبات الميزان :

والميزان ثابت بالكتاب والسنة والإجماع :

أما أدلة القرآن :

قال تعالى (وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ
أْتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ (٤٧)) (الأنبياء: ٤٧) ، وقال تعالى (فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ (٦) فَهُوَ فِي
عِشَّةٍ رَاضِيَةٍ (٧) وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ (٨) فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ (٩)) (القارعة : ٦-٩)
وقال تعالى (فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (١٠٢) وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ
خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ (١٠٣)) (المؤمنون: ١٠٢-١٠٣)

* وأما السنة :

قد بلغت أحاديث الميزان مبلغ التواتر ، كما نص على ذلك أبو عبد الله الكنايني والسفاري.

قال السفاري:

فقد دلت الآثار على أنه ميزان حقيقي ، ذو كفتين و لسان، وقد بلغت أحاديثه مبلغ التواتر .^٢
ولا شك أن حديث الباب قاطع الدلالة على إثبات الميزان يوم القيامة ، حيث جاء فيه أن السجلات
توضع في كفة، والبطاقة في الكفة الأخرى .

^١ وانظر " مجلس البطاقة " (ص/٣٤)

وقد تعقب السيوطي قول الكنايني : " ولا أعلمه روى هذا الحديث غير الليث... الخ ، فقال :
"وأخرجه الترمذي أيضاً عن قتيبة عن ابن لهيعة عن عامر بن يحيى نحوه ، وبه يرد قول حمزة، ما رواه غير الليث" .
وانظر "تدريب الراوي" (٥٦٠/٢)

^٢ وانظر لوامع الأنوار (٢ / ١٨٥) ونظم المتناثر (ص/٢٣١)

و عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ:
 "يُدُّ اللَّهُ مَلَأَى لَا تَغِيضُهَا نَفَقَةٌ ، سَحَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ
 يَغِيضْ مَا فِي يَدِهِ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَبِيَدِهِ الْمِيزَانَ ، يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ" .^٣
 * وَعَنْ أَبِي سَلَامٍ، عَنْ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 - قَالَ: " بَخٍ بَخٍ، لِحَمْسٍ مَا أَنْقَلَهُنَّ فِي الْمِيزَانِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ،
 وَالْوَلَدُ الصَّالِحُ يُتَوَفَّى فَيُحْتَسِبُهُ وَالِدَاهُ" .^٤

* وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
 " خَلَّتَانِ لَا يُحْصِيهِمَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ، أَلَا وَهُمَا يَسِيرٌ، وَمَنْ يَعْمَلْ بِهَمَا قَلِيلًا:
 يُسَبِّحُ اللَّهَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ عَشْرًا، وَيَحْمَدُهُ عَشْرًا، وَيُكَبِّرُهُ عَشْرًا" ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ :
 فَأَنَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْقِدُهَا بِيَدِهِ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
 "فَتِلْكَ حَمْسُونَ وَمِائَةٌ بِاللِّسَانِ، وَأَلْفٌ وَحَمْسٌ مِائَةٌ فِي الْمِيزَانِ، وَإِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ تُسَبِّحُهُ وَتُكَبِّرُهُ
 وَتَحْمَدُهُ مِائَةً، فَتِلْكَ مِائَةٌ بِاللِّسَانِ وَأَلْفٌ فِي الْمِيزَانِ، فَأَيُّكُمْ يَعْمَلُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ أَلْفَيْنِ وَحَمْسِمِائَةٍ سَيِّئَةً؟"
 قَالُوا: فَكَيْفَ لَا نُحْصِيهَا؟ قَالَ:
 " يَأْتِي أَحَدُكُمْ الشَّيْطَانُ وَهُوَ فِي صَلَاتِهِ، فَيَقُولُ: ادْكُرْ كَذَا، ادْكُرْ كَذَا، حَتَّى يَنْفَتِلَ، فَلَعَلَّهُ أَلَّا يَفْعَلَ،
 وَيَأْتِيهِ وَهُوَ فِي مَضْجَعِهِ، فَلَا يَزَالُ يُنَوِّمُهُ حَتَّى يَنَامَ" .^٥

الإجماع :

قال أبو إسحاق الزجاج:

أجمع أهل السنة على الإيمان بالميزان ، وأن أعمال العباد توزن يوم القيامة، وأن الميزان له لسان ، وكفتان
 ويميل بالأعمال، وأنكرت المعتزلة الميزان، وقالوا: هو عبارة عن العدل ، فخالفوا الكتاب والسنة".^٦
 قال ابن بطه :

اتفق أهل العلم بالأخبار ، والعلماء والزهاد والعباد في جميع الأمصار أن الإيمان بذلك —أي بالميزان—

^٣ أخرجه البخاري(٧٤١١).

^٤ أخرجه أحمد(١٥٦٦٢) وابن حبان(٨٣٣) والحاكم(١٨٨٥)، قال الحاكم : « هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه » .
 وصححه الأرئوط ، وقال : " رجاله ثقات رجال الصحيح، والمولى الذي لم يسم هو أبو سلمى راعي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "

^٥ أخرجه أحمد (٦٩١٠) والترمذي(٣٤١٠) وأبو داود(٥٠٦٥) وقال الترمذي : " هذا حديث حسن صحيح" .

^٦ فتح الباري(٧٦٢/١٣)

واجب لازم.^٧

قال زهير بن عبّاد:

كل من أدركت من المشايخ : مالك وسفيان وفضيل وعيسى بن يونس، وابن المبارك ووكيع بن الجراح كانوا يقولون: الميزان حق.^٨

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه:

يجاء بالناس يوم القيامة إلى الميزان فيجادلون عنده أشد الجدل.^٩

قال الإمام أحمد:

قال الله عزّ وجلّ: { وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقَسِطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ } [الأنبياء: ٤٧] وقال { فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ } [الأعراف: ٨] فهو في كتاب الله تعالى ، فَمَنْ رَدَّ عَلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- رَدَّ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى.^{١٠}

* المخالفون لأهل السنة في إثبات الميزان :

عمد أهل التحريف والتعطيل ، وهم من كل حذب ينسلون ، إلى المخالفة في هذا الأصل ، بالنفي الصريح تارة ، و بالتحريف تارة أخرى ، فتراهم يردّون أصلاً ثابتاً بالكتاب والسنة وإجماع الأمة ، ويسيروا على خطى خيط هو أوهى من خيط العنكبوت ، أشبه بسرابٍ بقية يحسبه الظمان ماءً ، حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً .

فقد أنكر الخوارج والإباضية وبعض المعتزلة الميزان ؛ وذلك بناءً على قولهم أن الأعراض يستحيل وزنها ، إذ لا تقوم بأنفسها .، كذلك فقد نُقل عن مجاهد وقتادة والضحاك تفسير الميزان بالعدل.^{١١}

* وكذلك فمما أورده نفاة حقيقة الميزان:

تحريف قول النبي صلى الله عليه وسلم : " وَبِيَدِهِ الْمِيزَانُ ، يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ " ، فقالوا :

إنما أراد بذلك الإشارة إلى العدل والفضل ، وأنه إذا بسط نعمه وفضله لم ينقص مما في يديه شيء بأن يعجزه ، وإذا أعدل بحق ملكه لهم فيهم خفض ورفع وبسط وقبض .

وقالوا عن قوله تعالى (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ) (الحديد: ٢٥) :

^٧ الشرح والإبانة(ص/١٥٠)

^٨ أصول السنة لابن زمنين(ص/٩٣)

^٩ وانظر رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه"(٣٤١٨٥)وعبد الله بن أحمد في "السنة"(١٠٧٧)وسنده حسن.

^{١٠} انظر "شرح أصول الاعتقاد" (٢٢١١)

^{١١} وانظر تفسير الرازي(١٧٦/٢٢)والجامع لأحكام القرآن(٢٩٣/١١)

هو العدل بين العباد ، به أرسل الله -تعالى- الرسل ، وهل سمعتم أحداً من الرسل أرسله تاجراً ممسكاً للميزان يضرب به ؟! ^{١٢}

* الرد على نفاة إثبات الميزان:

لا شك أن ما تأوله النفاة للنصوص الواردة في الميزان بأنه العدل هو تأويل منبوذ فاسد ، ومخالف للكتاب والسنة وإجماع الأمة . فالذي عليه أهل السنة والجماعة أن الميزان هو ميزان حقيقي حسي ، وله كفتان حسيتان ، ويدل على ذلك ما يلي :

- ١- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ :
" إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ نُوحًا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ قَالَ لِإِبْنِهِ: إِنِّي قَاصٌّ عَلَيْكَ الْوَصِيَّةَ:
أَمْرُكَ بِأَنْتَيْنِ، وَأَنْهَاكَ عَنِ اثْنَتَيْنِ: أَمْرُكَ بِإِلَهِ إِلَّا اللَّهُ؛ فَإِنَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعَ وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ لَوْ
وُضِعَتْ فِي كِفَّةٍ، وَوُضِعَتْ لِإِلَهِ إِلَّا اللَّهُ فِي كِفَّةٍ، رَجَحَتْ بِهِنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ؛
فَإِنَّهَا صَلَاةٌ كُلُّ شَيْءٍ، وَهِيَ يُرْزَقُ الْخُلُقُ، وَأَنْهَاكَ عَنِ الشِّرْكِ وَالْكِبْرِ " . ^{١٣}
- ٢- وَعَنْ سَلْمَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ:
" يُوضَعُ الصِّرَاطُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَلَهُ حَدٌّ كَحَدِّ الْمُوسَى قَالَ: وَيُوضَعُ الْمِيزَانُ ، وَلَوْ وُضِعَتْ فِي كِفَّتَيْهِ
السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَا فِيهِنَّ لَوَسَعَتْهُمُ ، فَتَقُولُ الْمَلَائِكَةُ: رَبَّنَا لِمَنْ تَرَبُّنُ بِهَذَا ؟ فَيَقُولُ: لِمَنْ شِئْتُ مِنْ
خَلْقِي ، فَيَقُولُونَ: رَبَّنَا مَا عَبْدُنَاكَ حَقَّ عِبَادَتِكَ " . ^{١٤}

* فمن وجوه الدلالات من هذه الآثار على إثبات الميزان الحسي الحقيقي:

١- الوجه الأول :

^{١٢} وانظر " مشكل الحديث وبيانه" (ص/٤٣٧) وأصول الدين (ص/٢٤٥) والأصول العشرة عند الإباضية (ص/٢٠٨) ***تنبيه:**

ومن التجوز هنا نسبة نفي الميزان إلى المعتزلة بإطلاق ، كما فعله الإيجي في المواقف (ص/٣٨٤) ومرعي الحنبلي في " تحقيق البرهان في إثبات حقيقة الميزان " (ص/٢٤) ؛ فقد ذكر القاضي عبد الجبار في " تنزيه القرآن عن المطاعن " (ص/٤٧٩) الخلاف في ذلك عند المعتزلة عند تفسيره لسورة "الأنبياء" ، ثم رجح هو القول بالميزان في تفسيره لسورة "الفارعة" ، وكذلك قال به الخوارزمي ، وقال : "قد قال به أصحابنا" .

وانظر "العقود الذهبية" (٥٤/٢)

^{١٣} أخرجه أحمد (٦٥٨٣) والبخاري في "الأدب المفرد" (٥٤٨) والحاكم (١٥٤) ، قال الحاكم : "هذا حديث صحيح الإسناد" ، وقال الشيخ أحمد شاكر : "إسناده صحيح" ، وانظر "صحيح الأدب المفرد" (ص/٢٠٦)

^{١٤} أخرجه الأجرى في الشريعة (٩٤٩) واللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة" ، وهذا وإن كان موقوفاً ، فإن له حكم الرفع ؛ لأنه مما لا يقال بالرأي ، على أنه قد ورد من طريق آخر مرفوع رواه الحاكم (٨٧٣٩) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه» ، ووافقه الذهبي ، ونقل ذلك عنه المنذري في الترغيب (ح/٥٣٠٩) وأقره . وقال الألباني في "صحيح الترغيب" (٤٤٦/٣) [صحيح لغيره]

ذكر الكفة في صفة الميزان دال على أنه ميزان حقيقي ، وليس هو العدل كما زعم النفاة.
قال القرطبي :

وروي عن مجاهد والضحاك والأعمش أن الميزان بمعنى العدل والقضاء، وذكر الوزن والميزان ضرب مثل ،
كما يقول هذا الكلام في وزن هذا ، وفي وزنه أي يعادله ويساويه ، وإن لم يكن هناك وزن،
وهذا القول مجاز وليس بشيء ، وإن كان شائعاً في اللغة ؛ للسنة الثابتة في الميزان الحقيقي ، ووصفه
بكفتين ولسان، وإن كل كفة منهما طباق السماوات والأرض. ^{١٥}
قال فخر الدين الرازي :

حمل هذا اللفظ -أي الميزان- على مجرد العدل مجاز وصرف اللفظ عن الحقيقة إلى المجاز من غير ضرورة
غير جائز، لا سيما وقد جاءت الأحاديث الكثيرة بالأسانيد الصحيحة في هذا الباب. ^{١٦}
قال ابن القيم :

أفما تُصدِّقُ أن أعمال العبادِ *** تحطُّ يَوْمَ العَرْضِ فِي المِيزَانِ

وكذاك تثقلُ تارةً وتخفُ أحدُ *** رى ذاك في القُرْآنِ ذو تبيان

وله لِسَانٌ كَفَّتَاهُ تُقيِمُهُ *** والكفَّتَانِ إليه ناظران

مَا ذاكُ أمراً معنوياً ، بل هُوَ *** المحسوسُ حقاً عند ذِي الإيمان . ^{١٧}

٢- الوجه الثاني :

ذكر الثقل والخفة فيما يوزن من الأعمال أو الأشخاص لا يحتمل أي تأويل يصرف الميزان عن الحقيقة
المعهودة في الذهن ، والتي هي كونه ميزاناً حقيقياً .

٣- الوجه الثالث :

إثبات الميزان الذي له كفتان هو أمر ثابت بالإجماع الذي نقله الإمام الزنجاج ، كما أنه لم يقل به
الزنجاج وحده ، بل هذا ما عليه جماهير أئمة الإسلام .

*** ثم يقال هنا :**

وإن دلت بعض السياقات التي وردت فيها كلمة الميزان على تفسيره بالعدل ، كقوله تعالى (وَنَضَعُ
المَوَازِينَ القِسْطَ لِيَوْمِ القِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً (٤٧)) (الأنبياء: ٤٧) ، وقوله تعالى (وَالْوَزْنَ يَوْمَئِذٍ

^{١٥} التذكرة (ص/٢٧٩)

^{١٦} مفاتيح الغيب (١٧٧/٢٢)

^{١٧} الكافية الشافية (٧٧٩/٢)

الحقُّ (الأعراف: ٨) ، وقوله تعالى في الأنبياء عليهم السلام (وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ)
(الحديد: ٢٥)

فمثل هذا لا يجمع أن يكون هذا الميزان على الحقيقة ؛ وذلك لما ورد في الأدلة الأخرى التي بيّنت صفة
الميزان على التفصيل ، بما لا يدع مجالاً لصرف النصوص عن ظاهرها صرفاً يعود عليها التعطيل .
قال القرطبي :

قال علماؤنا: ولو جاز حمل الميزان على ما ذكره - أي على العدل - لجاز حمل الصراط على الدين
الحق ، والجنة والنار على ما يرد على الأرواح دون الأجساد من الأحزان والأفراح ، والشياطين والجن
على الأخلاق المذمومة ، والملائكة على القوى الحمودة ، وهذا كله فاسد ؛ لأنه رد لما جاء به
الصادق .^{١٨}

*** وكذلك يقال :**

أن تأويل الميزان في جميع مواضعه التي ذكر فيها بأنه العدل هو في الحقيقة تأويل مخالف لإجماع الأمة .
قال القشيري :

وقد أجمعت الأمة في الصدر الأول على الأخذ بهذه الظواهر من غير تأويل ، وإذا أجمعوا على منع
التأويل وجب الأخذ بالظاهر ، وصارت هذه الظواهر نصوصاً.^{١٩}

*** فإن قيل : أليس تأويل الميزان بالعدل يستقيم لغة ؟**

فالرد أن يقال :

بلى ، ولكن هذا من التفسير بالمأل واللازم ، فلا شك أن إقامة الميزان ورؤية العبد لأعمالهم على الميزان
ترجح أو تخف يزيدة يقيناً أنه لم يظلم شيئاً ، ولكن حمل الميزان على معنى العدل وتفسيره به إنما يكون
عند تعذر الحمل على الظاهر ، وهنا قد أتت الأدلة الشرعية بخيلها ورجلها تؤيد تفسير الميزان على معناه
الحقيقي ، فصار تأويله على المعنى اللغوي منابذاً للأدلة الشرعية.

قال الأزهري بعد ذكره للمعاني اللغوية لكلمة الميزان :

هذا كله في باب اللغة، والاحتجاج سائغ، إلا أن الأولى من هذا أن يتبع ما جاء بالأسانيد الصحاح،
فإن جاء في الخبر أنه ميزان له كفتان ، من حيث ينقل أهل الثقة، فينبغي أن يقبل ذلك.^{٢٠}

^{١٨} التذكرة (ص/٢٨٠)

^{١٩} الجامع لأحكام القرآن (١٠٧/٧)

^{٢٠} تهذيب اللغة (٢٥٧/١٣)

* وأما قولهم : " الأعراض يستحيل وزنها ، إذ لا تقوم بأنفسها ، فكيف توزن الأعمال وهي لا

توصف بثقل ولا خفة ؟

* فالجواب :

أن مثل هذا قد يقبل في موازين البشر ، أما إذا كان الأمر في حق الله - تعالى - فليس للعقل أن يحكم بالاستحالة على ما يقع في مقدور الله تعالى .

فإذا جاء النص بثبوت وزن الأعراض فلا يسعنا إلا الإذعان والإقرار .

فليس بالممتنع على قدرة الله - تعالى - أن ينشئ من الأعراض أجساماً ، ولهذا نظائر كثيرة ، ونذكر منها ما يلي :

١- ما ورد في حديث مجيء الموت في صورة كبش يوم القيامة :

عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

" يُؤْتَى بِالْمَوْتِ كَهَيْئَةِ كَبْشٍ أَمْلَحٍ ، فَيُنَادِي مُنَادٍ : يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ ، فَيَشْرِيُونَ وَيَنْظُرُونَ ، فَيَقُولُ :

هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا ؟ فَيَقُولُونَ : نَعَمْ ، هَذَا الْمَوْتُ " . ٢١

٢- عَنْ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :

" يَجِيءُ الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَالرَّجُلِ الشَّاحِبِ فَيَقُولُ لِصَاحِبِهِ : أَنَا الَّذِي أَسْهَرْتُ لَيْلَكَ ، وَأَظْمَأْتُ

هَوَاجِرَكَ " . ٢٢

٣- وفي حديث البراء بن عازب - رضي الله عنه - قال : خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي

جِنَازَةِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، ... ، وفيه أن المؤمن يمثل له عمله الصالح في صورة حسية ، قال صلى الله عليه وسلم :

" وَيَأْتِيهِ رَجُلٌ حَسَنُ الْوَجْهِ ، حَسَنُ الثِّيَابِ ، طَيِّبُ الرَّيْحِ ، فَيَقُولُ : أَبَشِّرُ بِالَّذِي يَسُرُّكَ ، هَذَا يَوْمُكَ الَّذِي

كُنْتَ تُوعَدُ ، فَيَقُولُ لَهُ : مَنْ أَنْتَ ؟ فَوَجْهُكَ الْوَجْهُ يَجِيءُ بِالْحَيْرِ ، فَيَقُولُ : أَنَا عَمَلُكَ الصَّالِحِ ، فَيَقُولُ :

رَبِّ أَقِمِ السَّاعَةَ حَتَّى أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي ، وَمَالِي "

وكذلك قال صلى الله عليه وسلم في حق الكافر :

" يَأْتِيهِ رَجُلٌ قَبِيحُ الْوَجْهِ ، قَبِيحُ الثِّيَابِ ، مُنْتِنُ الرَّيْحِ ، فَيَقُولُ : أَبَشِّرُ بِالَّذِي يَسُوءُكَ ، هَذَا يَوْمُكَ الَّذِي

٢١ متفق عليه .

٢٢ أخرجه أحمد (٢٢٩٧٦) وابن ماجه (٣٧٨١) قال في الزوائد (إسناده صحيح، رجاله ثقات) ، وقال الأرنبوط :
" إسناده حسن في المتابعات والشواهد "

كُنْتَ تُوعِدُ، فَيَقُولُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَوَجَّهَكَ الْوَجْهَ يَجِيءُ بِالشَّرِّ، فَيَقُولُ: أَنَا عَمَلُكَ الْحَيِّثُ، فَيَقُولُ: رَبِّ لَا تُقِمِ السَّاعَةَ " ٢٣.

قال ابن حجر:

والحق عند أهل السنة أن الأعمال حينئذ تجسّد ، أو تجعل في أجسام فتصير أعمال الطائعين في صورة حسنة ، وأعمال المسيئين في صورة قبيحة ثم توزن .^{٢٤}

* لذا يقال هنا :

غاية ما تشبّث به النفاة في هذا الباب إنما هو مجرد الاستبعاات العقلية، وليس في ذلك حجة على أحد، فهذا إذا لم تقبله عقولهم فقد قبلته عقول قوم هي أقوى من عقولهم ، من الصحابة والتابعين وتابعيهم ، حتى جاءت البدع كالليل المظلم وقال كل ما شاء، وتركوا الشرع خلف ظهورهم ، وليتهم جاءوا بأحكام عقلية يتفق العقلاء عليها، ويتحد قلوبهم لها، بل كُلف فريق يدّعي على العقل ما يطابق هواه .^{٢٥}

* تنبيهان :

١ - الأول :

غاية ما ورد في صفة الميزان هو ما سبق ذكره ، من كونه ذا كفتين ولسان، على ما ورد به النص والإجماع ، ولا يزداد على ذلك من تفصيلات لم يأت بها نص صحيح ، كالقول بأنه مخلوق من درة بيضاء ، وما شابه ذلك .

قال صديق حسن خان :

وأما ماهية جرمه -أي الميزان - من أي الجوهر، وأنه موجود الآن ، أو سيوجد فتمسك عن تعيينه.^{٢٦}

٢ - الثاني :

ما ورد من أدلة في إثبات كفتي الميزان ، مثل أثر سلمان -رضى الله عنه- وغيره رد على ابن حزم الذي أثبت ميزاناً أقرب ما يكون من أصول التفويض، حيث قال :

لم يأت عنه عليه السلام شيء يصح في صفة الميزان ، ولا ندرى كيف تلك الموازين ، وأما من قال بما لا

^{٢٣} أخرجه أحمد(١٨٥٣٤) وأبو داود (٤٧٥٣) ، وصححه الألباني في "صحيح الجامع"(١٦٧٦)

^{٢٤} فتح الباري(٧٦٢/١٣)

^{٢٥} انظر فتح البيان في مقاصد القرآن(٣٠٥/٤) وفتح القدير(٢٤٣/٢)

^{٢٦} انظر فتح البيان في مقاصد القرآن(٣٣٤/٨)

يدري أن ذلك الميزان ذو كفتين وإنما قاله قياساً على موازين الدنيا ، وقد أخطأ في قياسه !!^{٢٧}

٢- الفائدة الثانية: ما الذي يوزن في الميزان يوم القيامة :

القول الأول : الذي يوزن هو الشخص نفسه :

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: " إِنَّهُ لَيَأْتِي الرَّجُلَ الْعَظِيمُ السَّمِينُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَا يَرَى عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، وَقَالَ: اقْرَأُوا، {فَلَا تُقِيمُ هُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزَنًا} [الكهف: ١٠٥] .^{٢٨}

وعن ابن مسعود -رضي الله عنه- أنه كان يجتني سواكاً من الأراك، وكان دقيق الساقين، فجعلت الريح تكفهؤه، فضحك القوم منه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " مِمَّ تَضْحَكُونَ؟
قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مِنْ دِقَّةِ سَاقِيهِ، فَقَالَ: " وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، هُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أَحَدٍ " .^{٢٩}

* الثاني : أن الذي يوزن هو صحائف الأعمال :

وهو قول جمهور المفسرين ، وقال به ابن عبد البر والقرطبي وغيرهما .^{٣٠}

ويدل عليه ما يلي :

١- ظاهر قوله تعالى (فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ (٦)) (القارعة: ٦)

٢- حديث الباب : وفيه أن البطاقة التي كتب فيه شهادة ألا لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله قد ثقلت في الميزان .

قال مرعي الحنبلي :

ثبت بهذا الحديث الصحيح أن الموزون إنما هو صحائف الأعمال ، وعلى هذا فكيف يثقل وزن هذه

الصحف ؟ فهل العبرة في الوزن تفاوت أجرام الصحف ، أو بالكتابة التي فيها ؟

وعلى كلا التقديرين ، فمشكل بحديث البطاقة ، فسبحان العالم بكل شيء .^{٣١}

^{٢٧} وانظر "الفصل في الملل والأهواء والنحل" (٣٧٠/٢)

وقد نسج على المنوال ذاته محمد رشيد رضا الذي أثبت ميزاناً عارٍ عن الكيفية ، فقال في رده على الزجاج الذي نقل الإجماع على ثبوت الميزان بكفتين :

" وإذا لم يكن في الصحيحين ولا في كتب السنة المعتمدة حديث صحيح مرفوع في صفة الميزان، ولا في أن له كفتين ولساناً، فلا تغتر بقول الزجاج أن هذا مما أجمع عليه أهل السنة، فإن كثيراً من المصنفين يتساهلون بإطلاق كلمة الإجماع ولا سيما غير الحفاظ المتقنين، والزجاج ليس منهم، ويتساهلون في عزو كل ما يوجد في كتب أهل السنة إلى جماعتهم، وإن لم يعرف له أصل من السلف، ولا اتفق عليه الخلف منهم، وهذه المسألة مما اختلف فيه السلف والخلف كما علمت!! وانظر تفسير المنار (٣٢٢/٨)

^{٢٨} متفق عليه.

^{٢٩} أخرجه أحمد (٣٩٩١) وابن حبان (٧٠٦٩)، وصححه الشيخ أحمد شاكر ، وحسنه الألباني في الإرواء تحت حديث (٦٥)

^{٣٠} وانظر الجامع لأحكام القرآن (١٦٥/٧) ولوامع الأنوار البهية (١٨٧/٢)

^{٣١} وانظر "البرهان في إثبات حقيقة الميزان" (ص/٣٤)

* والراجح - والله أعلم - أن الذي يوزن هو الصحائف والأعمال نفسها والأشخاص ، وأما أدلة وزن

الصحائف والمرء نفسه فقد ذكرناها ، وأما أدلة وزن الأعمال نفسها فنذكر منها:

١ - ما رواه أبو هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ» .^{٣٢}

٢ - وروى أبو الدَّرْدَاءِ - رضي الله عنه - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ:

" مَا شَيْءٌ أَثْقَلُ فِي مِيزَانِ الْمُؤْمِنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ خُلُقٍ حَسَنٍ " .^{٣٣}

٣ - وعن أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

" الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ " .^{٣٤}

*** وهنا سؤال يطرح نفسه:**

ما الحكمة من نصب الموازين ، مع كونه عزوجل وسع علمه أعمال العباد ومآلاتهم ؟

*** والجواب على ذلك من وجوه :**

١ - الأول :

ظهور سنة الابتلاء في باب الغيبات ، فيعلم من يؤمن بالميزان ، رغم كونه لم يره ، ممن هو منه في شك

. فقد سقط في هذا الاختبار فقام من العقلايين والمتكلمين الذين اتخذوا منهج التعطيل والتحريف سبيلاً

دون التسليم والإثبات ، فبئس للظالمين بدلاً .

٢ - الثاني :

أن يزداد المرء يقيناً أن الله - تعالى - لم يظلمه شيئاً ، وذلك حين يبصر الإنسان أعماله التي أقر بها

توضع في كفة الميزان ، وهذا المعنى هو ما سطره قوله تعالى (وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ

نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ (٤٧)) (الأنبياء: ٤٧)

قال الطبري :

فإن أنكر ذلك جاهل بتوجيه معنى خبر الله - تعالى - عن الميزان ، وخبر رسوله - صلى الله عليه وسلم

^{٣٢} متفق عليه، وقد بَوَّبَ له البخاري: "باب قول الله تعالى {ونضع الموازين القسط ليوم القيامة} وأن أعمال بني آدم وأقوالهم توزن".

^{٣٣} أخرجه أحمد (٢٧٥١٧) والترمذي (٢٠٠٢) وأبو داود (٤٧٩٩)، وقال الترمذي: "حسن صحيح"

^{٣٤} أخرجه مسلم (٢٢٣)

— عنه وَجْهَتَهُ، وقال : أو بالله -تعالى- حاجة إلى وزن الأشياء، وهو العالم بمقدار كل شيء قبل خلقه إياه وبعده ؟

قيل له :

وزن ذلك نظيرُ إثباته إياه في أمّ الكتاب واستنساخه ذلك في الكتب، من غير حاجة به إليه، ومن غير خوف من نسيانه، وهو العالم بكل ذلك في كل حال ووقت قبل كونه وبعده وجوده، بل ليكون ذلك حجة على خلقه ، كما قال جل ثناؤه في تنزيهه: (كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا الْيَوْمَ بُحْرُونَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) (٢٨) هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ) [سورة الجاثية : ٢٨-٢٩] الآية.

فكذلك وزنه تعالى أعمال خلقه بالميزان، حجة عليهم ولهم، إما بالتقصير في طاعته والتضييع، وإما بالتكميل والتميم .^{٣٥}

قال أبو العز الحنفي :

ويا خيبة من ينفي وضع الموازين القسط ليوم القيامة ، كما أخبر الشارع ، لخباء الحكمة عليه، ويقدم في النصوص بقوله: لا يحتاج إلى الميزان إلا البقال والنوّال!!

وما أحراره بأن يكون من الذين لا يقيم الله -تعالى- لهم يوم القيامة وزناً .

ولو لم يكن من الحكمة في وزن الأعمال إلا ظهور عدله سبحانه لجميع عباده ، فإنه لا أحد أحب إليه

العدر من الله، من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين ، فكيف ووراء ذلك من الحكم ما لا

اطلاع لنا عليه ؟!^{٣٦}

*** أقول :**

ومهما تبارى العلماء في بيان الحكم التي من أجلها تنصب الموازين يوم القيامة ، فغاية أقوالهم هي اجتهادات بنيت على أعمال النظر ، فهي تحمل الصواب والخطأ ، وتبقى الحكمة الإلهية من نصب الموازين في علم الله عزوجل ، (عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى) ، علمها من علمها وجهلها من جهلها ، مع اليقين الجازم أنه الله -تعالى- لا يفعل إلا لحكمة "سبحانك ربنا وسعت كل شيء حكمة وعلماً".

*** ومن الفوائد التي تتعلق بحديث الباب : " أحكام الموازنة يوم القيامة " :**

^{٣٥} جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٣١٢/١٢)

^{٣٦} شرح العقيدة الطحاوية (ص/٤١٢)

وهنا نذكر مسألتين : " الأولى : تعيين أصحاب الأعراف ، الثانية : حكم من مات على الشرك الأصغر "

١ - أما المسألة الأولى : تعيين أصحاب الأعراف :

فقد ورد في تعيينهم أقوال كثيرة ، تقرب من أربعة وعشرين قولاً ، نذكر من أهمها ما يلي :^{٣٧}

١ - القول الأول : هم مساكين أهل الجنة :

وينسب هذا القول لابن مسعود وكعب الأحرار ، وذكره ابن وهب عن ابن عباس رضي الله عنهم .

وقد روى الطبري عن ابن عباس - رضي الله عنها - قال :

"الأعراف" ، سور بين الجنة والنار ، وأصحاب الأعراف بذلك المكان ، حتى إذا بدأ الله أن يعافيه ، انطلق

بهم إلى نحر يقال له : "الحياة" ، فألقوا فيه ، حتى إذا صلحت ألوانهم ، أتى بهم الرحمن فقال :

تمنّوا ما شئتم ، قال : فيتمنون ، حتى إذا انقطعت أمنيتهم ، قال لهم : لكم الذي تمنيتم ومثله سبعين مرة ،

فيدخلون الجنة وفي نحرهم شامة بيضاء يعرفون بها ، يسمّون "مساكين الجنة" .^{٣٨}

* ولكن يردُّ هذا الوجه :

أن سنده لم يثبت مرفوعاً ولا موقوفاً ، بل أخرجه أصحاب التفاسير بسند صحيح من قول عبد الله بن

الحارث ، وهو تابعي لا يعول عليه في مثل هذه المسائل الغيبية .

كما أن أهل الجنة ليس فيهم مساكين ، بل الذي ثبت على خلاف ذلك ، فقد قال تعالى عن أهل

الجنة من قولهم (الحمد لله الذي أذهب عنا الحزنَ إِنَّ رَبَّنَا لَعَفُورٌ شَكُورٌ (٣٤) الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ

مِنْ فَضْلِهِ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ (٣٥)) (فاطر: ٣٤-٣٥)

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ :

« مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ يَنْعَمُ لَا يَبْأَسُ ، لَا تَبْلَى ثِيَابُهُ ، وَلَا يَفْئَى شِبَابُهُ » .^{٣٩}

٢ - القول الثاني :

أنهم الشهداء ، وهذا القول عزاه الشوكاني إلى القشيري .^{٤٠}

٣ - القول الثالث :

^{٣٧} وقد توسّع العلماء في ذكر هذه الأقوال ، فذكر القرطبي في "التذكرة" (ص/٢٧٩) اثني عشر قولاً ، وذكر مرعي الحنبلي في رسالة مستقلة لهذه المسألة سماها "تحقيق الخلاف في أصحاب الأعراف" ذكر ستة عشر قولاً .

^{٣٨} قال ابن كثير : ورد عن عبد الله بن الحارث من قوله ، وهذا أصح . وانظر تفسير القرآن العظيم (٢٥٦/٣) وجامع البيان في تأويل القرآن (١٩٣/٨)

^{٣٩} قلت : أثار عبد الله بن الحارث في سنده حبيب بن أبي ثابت وقد عنعنعه ، وقد رماه ابن خزيمة وابن حبان بالتدليس .

^{٣٩} أخرجه مسلم (٢٨٣٦)

^{٤٠} وانظر التذكرة بأمر الآخرة (ص/٢٨٤) وفتح القدير (١٩٨/٢)

أنهم قوم كانوا قد قُتلوا في سبيل الله عصاة لآبائهم في الدنيا ، فتعادل عقوبتهم واستشهادهم ، قاله شرحبيل بن سعد ؛ لما روى أبو سَعِيدِ الحُدْرِيِّ -رضي الله عنه- قَالَ: سئِلَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، -عَنْ أَصْحَابِ الْأَعْرَافِ؟ فَقَالَ: «قَوْمٌ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَهُمْ عُصَاةٌ لِآبَائِهِمْ، فَمَنَعَتْهُمْ الشَّهَادَةُ أَنْ يَدْخُلُوا النَّارَ، وَمَنَعَتْهُمْ الْمَعْصِيَةُ أَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ، فَهُمْ وَقُوفٌ عَلَى سُورٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، حَتَّى تَذُوبَ شُحُومُهُمْ وَتَذُبُلَ لُحُومُهُمْ، حَتَّى يَفْرَعَهُ اللَّهُ مِنْ حِسَابِ الْخَلَائِقِ، فَإِذَا فَرَعَ مِنْ حِسَابِ الْخَلَائِقِ تَعَمَّدَهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ، فَأَدْخِلُوا الْجَنَّةَ» .^{٤١}

*** ولكن هنا يقال :**

أما القول الثاني فلا دليل عليه ، وأما القول الثالث فالحديث الوارد فيه لا يصح .

٤- القول الرابع :

أنهم رجال من ملائكة موكلون بهذا السور الذي بين الجنة والنار ، يميّزون بين المؤمنين والكافرين قبل إدخالهم الجنة والنار .

وهذا القول قال به أبو مجلز لاحق بن حميد ، وقد صحح ابن كثير صحة نسبة هذا القول إلى أبي مجلز.^{٤٢}

*** ويجب عن ذلك من وجوه :**

١- الأول : ما نص عليه ابن كثير بقوله :

" وهذا صحيح إلى أبي مجلز لاحق بن حميد أحد التابعين، وهو غريب من قوله ، وخلاف الظاهر من السياق " .^{٤٣}

وإنما عدّه غريباً عنه لتسميته الملائكة رجالاً ، وهم لا يوصفون بذكورة ولا أنوثة ، ولقد نعى الله -تعالى- على المشركين الذين زعموا أن الملائكة إناثاً ، فقد تعالى (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ (١٩)) (الزحرف: ١٩)

٢- الثاني :

^{٤١} أخرجه الطبراني المعجم الأوسط (٣٠٥٣)، قال الهيثمي في " مجمع الزوائد " (١١٠١٣): فيه محمد بن مخلد الرعيبي ، وهو ضعيف " .

وقال زين الدين العراقي في " تخريج أحاديث الإحياء " (١٣٦٦): " فيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف ، ورواه الطبراني من رواية أبي معشر عن يحيى بن شبيل عن عمر بن عبد الرحمن المدني عن أبيه مختصراً ، وأبو معشر نجيب السندي ضعيف، ويحيى بن شبيل لا يُعرف " .

^{٤٢} وانظر زاد المسير (٢٠٦/٣) وفتح القدير للشوكاني (٢٦٤/٢)

^{٤٣} تفسير القرآن العظيم (٢٥٨/٣)

إخباره تعالى عن أصحاب الأعراف أنهم يطمعون أن يدخلوا الجنة ، والملائكة غير محجوبين عنها ، كيف والحيلولة بين الطامع وطمعه تعذيب له ، ولا عذاب يومئذٍ على ملك. ^{٤٤}

٤- القول الخامس :

أنهم قوم قد استوت حسناتهم وسيئاتهم ، فجعلوا هناك إلى أن يقضي الله -تعالى- فيهم ما يشاء، ثم يدخلهم الجنة بفضل رحمته إياهم .

ويعزى هذا القول إلى ابن مسعود وحذيفة بن اليمان وابن عباس رضي الله عنهم ، وقال به الشعبي والضحاك وسعيد بن جبير وابن القيم ، وهو قول جمهور العلماء . ^{٤٥}

قال حذيفة رضي الله عنه :

" أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ قَوْمٌ تَجَاوَزَتْ بِهِمْ حَسَنَاتُهُمُ النَّارَ، وَقَصُرَتْ بِهِمْ سَيِّئَاتُهُمْ عَنِ الْجَنَّةِ، فَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تَلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ، قَالُوا: رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذِ اطَّلَعَ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ ، قَالَ: «قَوْمُوا ادْخُلُوا الْجَنَّةَ فَإِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ» . " ^{٤٦}

وقال ابن عباس رضي الله عنه :

أصحاب الأعراف قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم ، فلم تزد حسناتهم على سيئاتهم ، ولا سيئاتهم على حسناتهم . ^{٤٧}

قال ابن كثير :

اختلفت عبارات المفسرين في أصحاب الأعراف من هم، وكلها قريبة ترجع إلى معنى واحد، وهو أنهم قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم، نص عليه حذيفة وابن عباس وابن مسعود ، وغير واحد من السلف والخلف، رحمهم الله. ^{٤٨}

قال ابن القيم :

الثابت عن الصحابة -رضي الله عنهم- هو القول بأن أصحاب الأعراف هم قوم استوت حسناتهم

^{٤٤} الحبانك في أخبار الملائك(ص/٢٦٥)

^{٤٥} وانظر طريق الهجرتين(ص/٤٣٩)وزاد المسير (٣/٢٠٥)وتفسير المنار(٨/٣٨٥)

^{٤٦} أخرجه الحاكم (٣٢٤٧)والبيهقي في البعث والنشور(١٠١)،وقال الحاكم : " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه " ، وقال الذهبي : " على شرط البخاري ومسلم " ، وصحح إسناده مشهور سلمان في تحقيقه لرسالة " تحقيق الخلاف في أصحاب الأعراف"(ص/٣٥)

^{٤٧} جامع البيان(٨/١٩١).

^{٤٨} تفسير القرآن العظيم (٣/٣٥٩)

وسيئاتهم ، وقد رويت فيه آثار كثيرة مرفوعة لا تكاد تثبت أسانيدھا ، وآثار الصحابة في ذلك المعتمدة ، وهم أعلم الأمة بكتاب الله - تعالى - ومراده منه .^{٤٩}

* وأما القول الخامس:

فإن غاية ما فيه هو أقوال موقوفة ، وقد اختلف في تفسير الصحابي هل له حكم المرفوع، أو الموقوف؟ على قولين، والثاني هو الصواب، ولا نقول على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما لم نعلم أنه قاله .
* ومما يُضعف هذا القول أنّ من توسّط في العلم والعمل ليس لهم أي ميّزة حتّى يهتّى ويسلم على أصحاب الجنة ، ويندّد ويوبّخ أصحاب النار ، والعلم عند الله .

* والراجح - والله أعلم - أن أمر تعيين أصحاب الأعراف من الصعوبة بمكان ؛ ذلك أنه لم يرد في الكتاب ولا في السنة الصحيحة صفتهم على سبيل التحديد ، ، وعليه فلم يثبت في الباب ما يكون قاطعاً للنزاع والخلاف .

وأما استنباطات العلماء ، فهي تفتقر إلى دليل صحيح ، بغض النظر عن كون تلك الأقوال المنسوبة إلى قائلها تصح نسبتها إليهم أم لا .

وإذا علم هذا فإنه لم يبق لنا من مستند إلا ما جاء في القرآن ، فنثبت ما أثبتته في حقهم ولا نتعداه ، فإن هذه المسألة من الأمور الغيبية التي لا مجال للجزم برأي فيها دون نص ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .^{٥٠}

قال القرطبي:

نقف عن التعيين ؛ لاضطراب الأثر والتفصيل، والله بحقائق الأمور عليم .^{٥١}

* ومعلوم أن قاعدة شيخ المفسرين الإمام الطبري أنه إذا اختلف في تفسير آية وللصحابه - رضي الله عنهم - فيها قول ولمن بعدهم قول، فإنه يؤخذ بمذهب الصحابة ، إلا أنه لما ذكر تفسيرهم لأهل الأعراف فقد توقّف فيهم ، وهذا موجه أنه لم يصح عند ابن جرير شيء من هذه الروايات عن الصحابة رضي الله عنهم .

^{٤٩} طريق الهجرتين (ص/٤٤١) بتصرف يسير .

^{٥٠} الحياة الآخرة (٣/١٣٨٩)

^{٥١} الجامع لأحكام القرآن (٧/١٣٦)

*أضف إلى ذلك أن الذي في الكتاب والسنة وأجمع عليه السلف هو الإيمان بالموازنة ، ولكنَّ الإيمان بالشيء الجمل لا يستلزم العلم به مفصلاً ، بل مرد ذلك إلى إلى عدل الله -تعالى- ورحمته وحكمته .

* المسألة الثانية : حكم من مات على الشرك الأصغر :

اختلف العلماء فيمن مات على الشرك الأصغر دون توبة منه :

هل يكون هذا الشرك الأصغر داخلاً تحت المشيئة الواردة في قوله تعالى (وَيَعْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ)، فيكون مثله في ذلك كمثل من مات مصرّاً على كبيرة من الكبائر مثلاً ؟
أم يقال أن الشرك الأصغر داخل تحت قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ) ، فلا بد وأن يدخل في الموازنة ، وإن كان مآل صاحبه سيكون إلى الجنة ، وبهذا يفترق عن الشرك الأكبر .
فالكل متفق على أنَّ صاحب الشرك الأصغر لا يُخلَّد في النار ، وإنما موطن النزاع:
هل هو تحت المشيئة ، فيقال قد يُغفر له فلا يدخل النار أصلاً ، أم أنه لا بد وأن يُعاقب صاحبه جزماً ؟

قولان لأهل العلم :

١ - القول الأول :

أن من مات على الشرك الأصغر دون توبة منه لا يكون داخلاً تحت المشيئة ، بل لا بد وأن يدخل في الموازنة .

وذلك لقوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَعْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ) (النساء: ٤٨)

وجه الاستدلال من الآية :

أن قوله: "لَا يَعْْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ" : "أن يشرك" "هذه أن موصول حربي" مع "يشرك": فعل، وتقدر "أن" المصدرية مع ما بعدها من الفعل ، والمصدر نكرة وقع في سياق النفي فيفيد العموم ، فيكون المعنى "إن الله لا يغفر شركاً به" .

قالوا: فهذا يدل على أن الشرك الذي نفت الآية مغفرته هو الشرك الأكبر والأصغر ، لكن مع الفرق في المآل ، فصاحب الشرك الأكبر محلَّد في النار ، وأما صاحب الشرك الأصغر الذي لم يتب فهو داخل في الموازنة ، ومعنى الموازنة :

١- أن من غلبت حسناته على سيئاته فإنه لا يعذب على الشرك الأصغر ، بل ينقص من حسناته بقدر ما يحى به هذا الشرك فيدخل الجنة ، وهذا لا بد فيه من حسنات عظام حتى ترجح حسناته على

سيئاته ، والتي فيها شرك أصغر .

٢-وأما إن غلبت سيئاته ، والتي فيها الشرك الأصغر ، ولم تَفِ الحسنات لتكفير هذا الشرك الأصغر ، فلا بد أن يعدَّب على هذا الشرك ، ثم يكون مآله إلى الجنة خالداً فيها ، بعد وقوع التطهير له بالعذاب ، فالجنة لا تدخلها إلا نفساً مؤمنة طاهرة كما جاء في الخبر . والله اعلم .

* ومن أدلة السنة :

١- ما رواه جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - رضي الله عنهما - قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْمُوجِبَاتُ؟ ، فَقَالَ:

" مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ ، وَمَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ " .^{٥٢}

ووجه الدلالة ظاهر في قوله صلى الله عليه وسلم : " مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا " :

فهي من أعم العمومات ، وهي نكرة في سياق الإثبات فتفيد الإطلاق؛ أي أنَّ مطلق الشرك يوجب دخول النار، فيدخل فيه الأصغر .

٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ- رضي الله عنه- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَحَابَّةٌ، فَتَعَجَّلْ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَعَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَهِيَ نَائِلَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا» .^{٥٣}

وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، وأكثر علماء الدعوة .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

وأعظم الذنوب عند الله -تعالى- الشرك به ، وهو سبحانه لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دون ذلك

لمن يشاء، والشرك منه جليل ودقيق، وخفي وجلي .^{٥٤}

ويقول بعبارة أصرح من السابقة:

وقد يقال: الشرك لا يغفر منه شيء لا أكبر ولا أصغر على مقتضى القرآن، وإن كان صاحب الشرك -

أي الأصغر - يموت مسلماً، لكن شركه لا يغفر له بل يعاقب عليه، وإن دخل بعد ذلك الجنة .^{٥٥}

^{٥٢} متفق عليه.

^{٥٣} أخرجه مسلم(١٩٩)

^{٥٤} جامع الرسائل (٢٥٤/٢)

^{٥٥} الرد على البكري (تلخيص كتاب الاستغاثة) (ص ١٤٦)،

٢- القول الثاني :

أن صاحب الشرك الأصغر يدخل تحت المشيئة ؛ وذلك لأن قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ) (النساء:٤٨) ، تأويله : إن الله لا يغفر الشرك به ، وجاءت هنا " ال " العهدية ، أي الشرك المعهود عند الإطلاق ، وهو الشرك الأكبر الذي بُعث النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لإزالته ودحره .

* **يُؤَيِّدُهُ :**

أنه بالاستقراء وجدنا أنّ الشرك الوارد في أكثر النصوص عند الإطلاق يراد بالشرك فيها الشرك الأكبر ، دون الأصغر ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى :

(وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ (٦٥)) (الزمر:٦٥) ، وقال تعالى (وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ) (المائدة:٧٢)

فهذه مواطن لا يراد به الشرك الأصغر بالإجماع ؛ لأن جبوط العمل وتحريم دخول الجنة إنما يكون لمن مات على الشرك الأكبر .

* **يُؤَيِّدُهُ :**

أنا وجدنا أنّ الشرك الأصغر يخالف الشرك الأكبر في كثير من الأحكام؛ منها:

- ١- أنّ الشرك الأكبر يُخرج من الملة، أمّا الشرك الأصغر فلا يخرج من الملة.
- ٢- أنّ الشرك الأكبر موجب للخلود في النار لمن مات عليه، أمّا الشرك الأصغر فليس موجباً للخلود في النار لمن مات عليه، حتى لو دخل النار فإنه يُخرج منها.

٣- أنّ الشرك الأكبر لا يدخل تحت الموازنة، فمن مات على الشرك الأكبر فليس له عمل صالح حتى يدخل تحت الموازنة، بخلاف الشرك الأصغر فإنه يدخل تحت الموازنة بالاتفاق ، حتى الذين يقولون إنه لا يُغفر ولا يدخل تحت المشيئة يقولون يوضع في الميزان.

* إذن وجدنا أنّ الشرك الأصغر يخالف الشرك الأكبر في أكثر أحكامه ، ولم تبق إلا هذه المسألة ، وهي المسألة محتملة بالنسبة للآية؛ فلأن تُلحق ببقية المسائل أولى من أن تلحق بالشرك الأكبر في مسألة واحدة .

* وهذا هو الراجح والله أعلم ، ويجاب عن أدلة القول الأول من وجوه :

١ - الوجه الأول :

أَنَّ آيَتِي (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ) وردتا في سياق الكلام على أهل الكتاب والمشركين والمنافقين، وهؤلاء شركهم أكبر، فناسب أن يكون الحديث في عدم المغفرة عن الشرك الأكبر ، لا الأصغر.

٢ - الوجه الثاني :

لو تنزّلنا أن قوله تعالى (لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ) دال على العموم نوعي الشرك، وليس على العهدية ، فهذا من العام الذي أريد به الخصوص ، فيكون المراد بهذا العموم خصوص الشرك الأكبر دون غيره ، وأما ما دون الشرك الأكبر، فإنه داخل تحت المشيئة .

* وأما الجواب على ما استدلوا به من قوله صلى الله عليه وسلم: "من مات يشرك بالله شيئاً دخل النار" : فلا يلزم منه - لو كان المراد به عموم الشرك - الجزم بدخول صاحب الشرك الأصغر في النار، وإلا للزم مثله في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

"لَا يَجِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَمَنْ هَجَرَ فَوْقَ ثَلَاثٍ فَمَاتَ دَخَلَ النَّارَ" .^{٥٦}

فوعيد الله -تعالى- بإدخال النار أقواماً هو من حيث العموم لا الأعيان؛ والله -تعالى- يُنجز وعده ، وأما وعيده فإن شاء أجزه ، وإن شاء تركه .

* ثم يقال إن شيخ الإسلام ابن تيمية قد قال :

والشرك نوعان: أكبر وأصغر: فَمَنْ خَلَصَ مِنْهُمَا وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَمَنْ مَاتَ عَلَى الشَّرْكِ الْكَبِيرِ وَجِبَتْ لَهُ النَّارُ، وَمَنْ خَلَصَ مِنَ الْكَبِيرِ وَحَصَلَ لَهُ بَعْضُ الْأَصْغَرِ مَعَ حَسَنَاتٍ رَاجِحَةٍ عَلَى ذُنُوبِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ ، وَمَنْ خَلَصَ مِنَ الشَّرْكِ الْكَبِيرِ وَلَكِنْ كَبُرَ شَرِكُهُ الْأَصْغَرُ حَتَّى رَجَحَتْ بِهِ سَيِّئَاتِهِ دَخَلَ النَّارَ.

فالشرك يؤخذ به العبد إذا كان أكبر، أو كان كثيراً أصغر؛ فالأصغر القليل في جانب الإخلاص الكثير لا يؤخذ به ، والإخلاص من الأكبر ومن أكثر الأصغر - الذي يجعل السيئات راجحة على الحسنات - فصاحبه ناجٍ ، ومن نجا من الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله ورجحت حسناته على سيئاته دخل الجنة.^{٥٧}

فواضح من كلامه -رحمه الله تعالى- أَنَّ الشَّرْكَ الْأَصْغَرَ مِنْهُ الْكَثِيرُ الَّذِي إِنْ رَجَحَتْ بِهِ السَّيِّئَاتُ دَخَلَ صَاحِبُهُ النَّارَ، وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا وَكَانَتْ حَسَنَةُ التَّوْحِيدِ بِإِخْلَاصٍ وَصَدَقَ وَعْبُدِيَّةٍ وَرَجَحَتْ حَسَنَاتُهُ دَخَلَ

^{٥٦} أخرجه أبوداود(٤٩١٤) وصححه الألباني .

^{٥٧} وانظر " تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء" (ص/٣٦٤)

الجنة؛ فالمغفرة وعدمها مبنية على رجحان الحسنات أو السيئات، ويؤثر في ذلك كثرة الشرك الأصغر أو قلته .

ويقول ابن القيم :

فأما نجاسة الشرك فهي نوعان: نجاسة مغلظة ونجاسة مخففة، فالمغلظة الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله تعالى، فإن الله لا يغفر أن يشرك به، والمخففة الشرك الأصغر كيسيير الرياء .^{٥٨}

وقال: "الشرك الأكبر لا يغفره الله إلا بالتوبة منه" .^{٥٩}

*** تنبيه مهم :**

المسألة وإن كانت خلافية بين أهل السنة ، فإن هذا يوجب الخوف من الشرك على جميع أقسامه ، كبيره وصغيره ، فيخشى المرء أن يقع في الشرك الأصغر من حيث لا يدري ، كيسيير الرياء والحلف بغير الله ، إن لم يقصد قائله تعظيم غير الله -تعالى- كتعظيم الله تعالى ، أو تعليق التمام ، وقول الرجل " ما شاء الله وشئت " ، وكذلك نسبة المطر إلى النوء على سبيل السببية ، وغير ذلك .^{٦٠}

وإذا كان الخليل الأول الذي هدّم الأصنام على رؤوس أصحابها يخشى الفتنة على نفسه ، فيدعو ربه قائلاً ﴿وَاجْتَنِبْني وَبِئْسَ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ﴾ ، فمن يأمن الفتنة بعد إبراهيم عليه السلام !؟

*** وختاماً : فقد طاشت السجلات :**

ترى يا صاحب البطاقة حدّثنا : أي إخلاص هذا الذي وافيت به ربك عزوجل ، أي يقين ، أي صدق في شهادتك حتى تطيح بهذه السجلات الذي بلغت تسعة وتسعين سجلاً، مائة إلا واحداً !؟

ما الذي وقّر في قلبك حتى يرجح عند ربك !؟

فكم من أناس وافوا ربحهم على الشهادة ، ولكن غلبت سيئاتهم فدخلوا النار ، حتى أدركتهم شفاعة الشافعين .

قال أبو العباس ابن تيمية عن صاحب البطاقة :

فهذه حال من قالها -أي الشهادتين- بإخلاص وصدق، كما قالها هذا الشخص ، وإلا فأهل الكبائر الذين دخلوا النار كلهم كانوا يقولون: لا إله إلا الله ، ولم يترجّح قولهم على سيئاتهم، كما ترجّح قول

^{٥٨} وانظر إغاثة اللهفان (٩٨/١) والجواب الكافي (ص ١٧٧)

^{٥٩} مدارج السالكين (٣٣٩/١)

^{٦٠} قد وضع الشيخ العلامة عبد الرحمن السعدي -رحمه الله- ضابطاً للشرك الأصغر بما يلي:

" كل وسيلة وذريعة يتطرق منها إلى الشرك الأكبر ، من الإرادات والأقوال والأفعال التي لم تبلغ رتبة العبادة " ، وانظر القول السديد في مقاصد التوحيد (ص / ٤٣)

صاحب البطاقة.^{٦١}

وقال رحمه الله :

فهذا لما اقترن بهذه الكلمة من الصدق والإخلاص والصفاء وحسن النية؛ إذ الكلمات والعبادات وإن اشتركت في الصورة الظاهرة فإنها تتفاوت بحسب أحوال القلوب تفاوتاً عظيماً ، ومثل هذا الحديث الذي في حديث: المرأة البغيّ التي سقت كلباً فغفر الله لها؛ فهذا لما حصل في قلبها من حسن النية والرحمة .^{٦٢}

تم بحمد الله .

^{٦١} منهاج السنة النبوية (٢٢٠/٦)
^{٦٢} مجموع الفتاوى (٧٣٥/١٠)